الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٠
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٧
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

((Review an article))

مراجعة مقال بعنوان:

العودة الى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج افريقية

Returning to constitutional legitimacy after military coups: a study of African models

منشور في: عبد العزيز عليوي عبد. العودة الى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج افريقية. قضايا سياسية، العدد ٨٠، ص ١٨٤–٢٠٣ (٢٠٢٥). جامعة النهرين، العراق.

مراجعة: م.م غسق صادق عبدالرضا

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

"العودة الى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج افريقية" هو بحث من اعداد د. عبد العزيز عليوي عبد، الأستاذ المساعد في جامعة الأنبار، كلية العلوم السياسية، متخصص في النظم السياسية، وله العديد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

المستوى الأول: ما الذي تناوله المقال؟

١. عرض عام للمقال

يتناول المقال موضوع الشرعية الدستورية في أعقاب الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وهو من الموضوعات الحيوية في الدراسات السياسية المقارنة نظرًا لتكرار ظاهرة الانقلابات في القارة وتحديات الانتقال الديمقراطي. يحاول الباحث عبد العزيز عليوي عبد معالجة الإشكالية الرئيسة المتمثلة في كيفية استعادة الأنظمة السياسية الإفريقية للشرعية الدستورية بعد فترات الحكم العسكري، وما إذا كانت تلك العودة حقيقية ومستدامة أم شكلية ومؤقتة.

الهدف الرئيس للمقال ذو طابع تحليلي تفسيري، إذ لا يقتصر على وصف الأحداث بل يسعى إلى تفسير العوامل البنيوية والسياسية التي تؤثر في فرص العودة إلى الشرعية.

ورغم أن المقال لا يصرّح بأسئلة بحثية صريحة، يمكن استنتاج تساؤلات ضمنية مثل:

- ما مدى قدرة الأنظمة الإفريقية على استعادة المسار الدستوري بعد الانقلابات؟
- وما دور المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي في فرض أو دعم هذه العودة؟

٢. النطاق المكاني والزماني

يتركز المقال على نماذج إفريقية مختارة، من بينها نيجيريا، النيجر، وموريتانيا، حيث شكّلت هذه الدول تجارب مختلفة في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام الدستوري.

أما من حيث الإطار الزمني، فيركّز الباحث على المرحلة المعاصرة من الانقلابات (ما بعد ٢٠١٠)، وهي الموجة التي شهدت تصاعدًا لظاهرة الانقلابات في غرب إفريقيا تحديدًا، وصولًا إلى انقلاب النيجر عام ٢٠٢٣، ما يمنح الدراسة بعدًا راهنًا وعمليًا.

اختيار الباحث للنطاقين المكاني والزماني كان مناسبًا من حيث راهنية الأحداث وتمثيلها لموجة الانقلابات المعاصرة في غرب إفريقيا، غير أنّ تعميم الاستنتاجات على القارة الإفريقية بأكملها يبدو مبالغًا فيه نظرًا لتنوّع السياقات السياسية بين الأقاليم. فقد أكّد تقرير **African Union Peace and Security Council (٢٠٢٣)** أن أنماط الانتقال بعد الانقلابات تختلف جذريًا بين غرب وشرق القارة من حيث البنى المؤسسية والثقافة السياسية.

٣. المنهج المعتمد

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي والنظمي مع توظيف مقاربات تاريخية لتتبع مسار الانقلابات في الدول المدروسة. كما استعان بمزيج من التحليل المقارن بين الحالات لتوضيح الفروق في مآلات العودة إلى الشرعية. كان الباحث موفقًا في اعتماده المنهج التحليلي والنظمي لملاءمته طبيعة الظاهرة المركّبة للانقلابات، إلا أن التطبيق العملي للمقارنة ظل محدودًا لغياب معايير دقيقة لقياس الاختلافات بين الحالات المدروسة. كما أن توظيف المنهج التاريخي اقتصر على السرد دون تحليل ديناميات التغير بعمق. وفقًا لما ذكره **Collier, D. (2011)** فعالية المنهج المقارن تتطلب تحديد مؤشرات سببية واضحة لتعزيز قوة الاستنتاجات.

أما من حيث المصادر، فقد اعتمد المقال على وثائق دستورية وطنية، وبيانات رسمية، وتقارير المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إضافة إلى دراسات أكاديمية سابقة تتناول التحول

الديمقراطي في إفريقيا. لوحظ أن تنوع المصادر قد منح المقال قدرًا من المصداقية، غير أن الاعتماد الرئيس على الوثائق الرسمية والتقارير الإقليمية جعله يميل إلى التوصيف أكثر من التحليل النقدي. كان من الأجدر إدماج مقابلات ميدانية أو دراسات حالة محدثة تعزز البعد التجريبي. وتشير الباحثة **Yin, R. K. (2018)** إلى أن دمج البيانات الأولية مع الثانوية يرفع موثوقية التحليل ويمنع التحيز المؤسسي في الدراسات السياسية.

٤. المواضيع التي تناولها البحث

أ- الشرعية الدستورية:

يُلاحظ أن الباحث أسهب في عرض مفهوم الشرعية الدستورية تاريخيًا وفلسفيًا عبر آراء هوبز ولوك وروسو وفيبر، ما أضفى عمقًا نظريًا على الدراسة لكنه تجاوز حدود الحاجة البحثية مقارنة بموضوع المقال التطبيقي حول الانقلابات الإفريقية. كان من الأجدر اختصار الجانب الفلسفي وتوسيع الربط بين المفهوم والواقع الإفريقي المعاصر. فكما يؤكد **Diamond, L. (2019)** فالتحدي في الشرعية الحديثة يكمن في التطبيق لا في التنظير.

ب- الانقلابات العسكرية في أفريقيا، الأسباب والانعكاسات:

تناول الباحث موضوع الانقلابات العسكرية في إفريقيا بإطار وصفي شامل أبرز الأسباب التقليدية كالولاءات القبلية والفساد وضعف المؤسسات، إلا أن المعالجة افتقرت إلى التحليل البنيوي المقارن الذي يربط بين الانقلابات وبنية الدولة ما بعد الاستعمار، ودور العوامل الاقتصادية والعابرة للحدود كالأمن الإقليمي أو التدخلات الدولية. كما لم يُبرز التفاوت بين الانقلابات "التصحيحية" و"الاستبدادية"، ما جعل التفسير أقرب إلى العمومية. تشير مراجعات **(Powell, J. M., & Thyne, C. L. (2011)** إلى أن الانقلابات الإفريقية تتأثر بمنظومات معقدة تشمل ضعف المؤسسات المدنية، تآكل الشرعية الاجتماعية، وضغط

الأنظمة السلطوية. كما يرى **(Adebajo, A. 2024)** أن موجة الانقلابات الأخيرة ترتبط بتراجع الثقة بالأنظمة الديمقراطية المدعومة غربيًا أكثر من مجرد دوافع داخلية.

بذلك، كان الباحث موفقًا في التوثيق والتوصيف، لكنه لم يحقق دقة كافية في تحليل التفاعلات السببية والانعكاسات المؤسسية التي تعيد إنتاج الظاهرة، مما قلّل من عمق النتائج وأثرها المقارن في الدراسات الإفريقية الحديثة.

جـ. العودة الى الشرعية الدستورية

تناول الباحث تجربة نيجيريا في العودة إلى الشرعية الدستورية بدقة وصفية جيدة، إذ عرض المراحل التاريخية للانقلابات منذ ١٩٦٠ وحتى التحول المدني عام ١٩٩٩، مسلطًا الضوء على مسار الإصلاحات السياسية في عهد أوباسانجو. إلا أنّ المعالجة بقيت سطحية من حيث التحليل المؤسسي والحوكمة الفعلية بعد التحول، إذ لم يتطرق الباحث بعمق إلى استمرار النفوذ العسكري في صنع القرار أو إلى هشاشة البنى الديمقراطية في المراحل اللاحقة. فبحسب **(Joseph, R. A. 2014)** فإن التحول في نيجيريا لم يكن انتقالًا كاملاً نحو الشرعية المدنية، بل استمر كنوع من "ديمقراطية مُهندسة" تتحكم بها شبكات الزبائنية القديمة. كما يرى **(Ayoko 2025)** أن نجاح نيجيريا كان نسبياً، إذ تحقق استقرار انتخابي دون بناء مؤسسات رقابية قوية أو إنهاء الاعتماد على الجيش في توازن القوى.

بذلك، كان عرض الباحث موفقاً في التوثيق التاريخي، لكنه افتقر إلى تحليل عمق التحول الديمقراطي وبنية الشرعية المؤسسية التي لا تزال هشة رغم مظاهر العودة الشكلية للدستور.

أما فيما يتعلق بالنيجر، فقد تناول الباحث موضوع العودة إلى الشرعية الدستورية بدقة وصفية من حيث عرض الأحداث السياسية والعسكرية لعام ٢٠٢٣، ونجح في تفكيك المشهد إلى ثلاث دوائر (سياسية، عرقية، وأجنبية)، ما أضفى بعدًا تحليليًا مقبولًا. إلا أن العرض بقي محدود العمق من الناحية البنيوية والمؤسسية، إذ

لم يتناول الباحث مدى هشاشة العلاقة التاريخية بين المدنيين والعسكريين أو غياب التقاليد الدستورية في بناء الدولة النيجرية، وهي عوامل حاسمة في تفسير عجز البلاد عن ترسيخ الشرعية. كما لم يناقش بعمق أثر الانقسام الجيوسياسي بين فرنسا وروسيا في تشكيل مواقف الجيش والسياسيين، ولا دور المجتمع المدني الذي ظل مغيبًا في التحليل.

تشير دراسات حديثة مثل **International Crisis Group (2023)** و**(Bleck 2019)** إلى أن الانقلابات في النيجر ليست فقط نتاج صراعات داخلية، بل تعكس هشاشة بنية الدولة واعتمادها على الدعم الخارجي، مما يجعل العودة إلى الشرعية مرهونة بتوازنات دولية أكثر من الإرادة الوطنية. وبالتالي، كان الباحث موفقًا في الوصف، لكنه لم يُوفق تمامًا في تحليل التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية أو في تقديم تقييم مؤسسي واضح لمسار الشرعية الدستورية بعد انقلاب ٢٠٢٣.

وبالنسبة إلى موريتانيا، تناول الباحث موضوع تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بدقة تاريخية ملحوظة، حيث عرض تسلسل الانقلابات منذ الاستقلال حتى انقلاب ٢٠٠٨، وبيّن تذبذب العلاقة بين العسكريين والمدنيين ومحاولات استعادة الشرعية الدستورية. غير أن عرضه اتسم بمنظور وصفي أكثر من تحليلي، إذ لم يُفكك بنية السلطة العسكرية أو الآليات التي حافظت على نفوذ الجيش داخل النظام السياسي رغم التحولات الدستورية. كما لم يُبرز بوضوح كيف تحوّل التدخل العسكري إلى "شرعية هجينة" تجمع بين المظهر الديمقراطي والهيمنة العسكرية.

تشير الأدبيات الحديثة مثل **(Brussels International Center – Research 2019)** و**(Ojeda-Garcia 2023)** و **(التاه محمد حرمة ٢٠٢٢)** إلى أن المؤسسة العسكرية الموريتانية طوّرت نموذجًا فريدًا من "الديمقراطية العسكرية" يقوم على تداول محدود للسلطة ضمن أطر يضبطها الجيش. وبالتالي، فإن تحليل الباحث كان موفقًا في التوثيق التاريخي، لكنه لم يتعمق بما يكفي في فهم التحول البنيوي للعسكرية السياسية

بوصفها فاعلًا شرعيًا لا مجرد متدخل في السياسة، وهو ما يحدّ من شمولية استنتاجاته حول العودة إلى الشرعية الدستورية.

٥. أهم النتائج أو الاستنتاجات

خلص الباحث إلى أن العودة إلى الشرعية الدستورية في إفريقيا تظل عملية معقدة ومتباينة بين دولة وأخرى، وتتأثر بعدة عوامل؛ أهمها:

- طبيعة المؤسسة العسكرية ودورها في السياسة.
- مدى نضج الثقافة الدستورية وضعف أو قوة المجتمع المدني.
- الضغوط الخارجية والإقليمية التي قد تدفع نحو أو تعيق التحول الديمقراطي.

العوامل التي حددها الباحث تعدّ جوهرية لكنها ليست كافية لتفسير تعقّد مسار الشرعية الدستورية في إفريقيا، إذ أغفل تأثير العوامل الاقتصادية، وبنية الأحزاب، ومستوى الثقة بالمؤسسات. كما يؤكد **Bratton, M., & van de Walle, N. (1997)** أن فهم التحول السياسي يتطلب دمج المتغيرات البنيوية والاقتصادية مع الثقافية والعسكرية لتفسير تفاوت نتائج الانتقال بين الدول الإفريقية.

يرى الباحث أن الشرعية الدستورية بعد الانقلاب غالبًا ما تكون شكلية، إذ يُعاد إنتاج النخب ذاتها أو يُجرى تعديل الدساتير بطريقة تخدم استمرار السلطة العسكرية في ثوب مدني. رؤية الباحث تنسجم عمومًا مع المنظور النقدي السائد في دراسات التحول الديمقراطي، لكنها تفتقر إلى تحليل استثناءات ناجحة كالتحول المدني في غانا بعد ١٩٨١. فبحسب **Levitsky & Way (2010)**، تُظهر بعض الأنظمة قدرة على إعادة بناء الشرعية بآليات تنافسية لا تُختزل في الشكلية فقط.

وترتبط نتائج الدراسة بوضوح بالواقع السياسي الإفريقي الراهن الذي يشهد عودة للانقلابات وتراجعًا للمسارات الديمقراطية، ما يجعل المقال مساهمة مهمة في تفسير أزمة الشرعية في أنظمة ما بعد الاستقلال. وتتسبب

هذه الأزمة في تراجع ثقة المواطنين في حكوماتهم ومؤسساتهم، مما يهدد استقرارها واستمرارها. تنشأ هذه الأزمة غالبًا بسبب عوامل مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والقمع السياسي، وغياب المساءلة والشفافية، مما يؤدي إلى احتجاجات وعنف وفقدان شرعية النظام أمام شعبه (**عمار ظافر محي الدين ٢٠١٣**).

المستوى الثاني: ما الذي أغفله المقال؟

١. الفجوات العلمية والمفاهيمية

على الرغم من القيمة العلمية للمقال في تسليط الضوء على أزمة الشرعية الدستورية في إفريقيا، إلا أنه أغفل التوسع في الإطار النظري للشرعية، واكتفى بتوصيفها كحالة قانونية أو سياسية دون تحليل عميق لجذورها الفلسفية والاجتماعية. لم يقدّم الباحث تعريفاً تحليلياً دقيقاً لمفهوم "الشرعية الدستورية" ولم يميّز بوضوح بين "الشرعية القانونية" و"الشرعية السياسية أو الاجتماعية"، الأمر الذي كان سيمنح المقال بعداً أعمق في تفسير الأزمات الإفريقية (**أحمد أبو الحسن ٢٠٢٢**).

٢. غياب المنظور المقارن الواسع

اقتصر المقال على ثلاث حالات (نيجيريا، النيجر، موريتانيا) دون التوسّع إلى حالات أخرى مثل مالي أو تشاد أو بوركينا فاسو، وهي نماذج ذات دلالات حديثة ومؤثرة في فهم أنماط الانقلابات الجديدة. وتُعد هذه الدول الثلاث نماذج بارزة لفهم أنماط الانقلابات العسكرية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي. غالباً ما ترتبط هذه الانقلابات بانعدام الأمن، خاصة من قبل الجماعات المتطرفة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والفشل الاقتصادي ()**.** وكان من الممكن للمقارنة الأوسع أن تكشف عن أنماط إقليمية متكررة في آليات عودة الشرعية أو فشلها.

٣. محدودية التحليل الإقليمي والدولي

أغفل المقال مناقشة الدور الفعّال للاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) في فرض العودة إلى النظام الدستوري. للاتحاد الإفريقي وإيكواس دور فعّال في فرض العودة إلى النظام الدستوري من خلال الضغط الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، بما في ذلك العقوبات ضد قادة الانقلابات وتعليق عضوية الدول المنقلبة. يلعبان أيضًا دورًا في الحفاظ على السلام والأمن عبر بعثات حفظ السلام والتوسط في النزاعات (**الأخبار ٢٠٢٠**).

كما لم يتناول بالتحليل الكافي تأثير القوى الدولية — مثل فرنسا وروسيا — في تشكيل موازين الشرعية أو دعم الأنظمة العسكرية الجديدة، رغم أن هذه الأبعاد تشكل عناصر مركزية في الواقع الإفريقي المعاصر. تلعب القوى الدولية، مثل فرنسا وروسيا، دورًا محوريًا ومتباينًا في تشكيل موازين الشرعية ودعم الأنظمة العسكرية في إفريقيا، خاصةً في السنوات الأخيرة. ورغم تراجع النفوذ الفرنسي التقليدي في أجزاء من القارة، يتزايد الدور الروسي في المقابل، وتتسم سياسات كل منهما بمصالح جيواستراتيجية واقتصادية متضاربة (**أية رجب ٢٠٢٤**).

٤. غياب البيانات الكمية والمؤشرات المقارنة

لم يستخدم الباحث مؤشرات كمية أو قياسات معيارية مثل مؤشر الديمقراطية أو الحوكمة الإفريقية (Ibrahim Index of African Governance)، والتي كان من شأنها دعم التحليل بنتائج رقمية ملموسة. اقتصرت الدراسة على السرد التاريخي والتحليل النوعي، مما جعل النتائج أكثر توصيفية وأقل تجريبية (**مو إبراهيم ٢٠٢٤**).

٥. البعد الزمني والمستقبلي

ركز المقال على الوقائع التاريخية دون التوسع في استشراف مستقبل العودة إلى الشرعية الدستورية في ضوء تزايد الانقلابات الحديثة. كما لم يتناول إمكانات بناء نظم ما بعد الانقلاب على أسس تشاركية أو إصلاحية تضمن عدم تكرار الأزمة. مستقبل العودة إلى الشرعية الدستورية في أفريقيا غير مؤكد في ظل تزايد الانقلابات الحديثة، حيث تواجه الدول الأفريقية تحديات هيكلية مثل ضعف الحكم، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وعدم فعالية المؤسسات الدستورية. تتفاوت ردود فعل القوى الدولية تجاه هذه الانقلابات، ولكن الاتجاه العام يميل إلى التحديات الداخلية التي تؤثر على استقرار الدول الأفريقية (**أحمد حسني وديع ٢٠٢٤**).

المستوى الثالث: ما الأجدى أو الأفضل أو الأجدر أن يعمله الباحث؟

١ .تعزيز الإطار النظري والمنهجي

كان من الأجدر بالباحث أن يعمّق الإطار النظري للشرعية الدستورية من خلال توظيف نظريات حديثة مثل نظرية التحول الديمقراطي (Democratic Transition Theory) أو نظرية الشرعية عند ماكس فيبر التي تميّز بين الشرعية القانونية والعقلانية والكاريزمية (**The Encyclopedia of Political Science 2011**). ذلك كان سيساعد في فهم أعمق لمدى هشاشة الشرعية في الأنظمة الإفريقية بعد الانقلابات، ويمنح المقال بعداً تحليلياً أكثر تماسكاً. كما يُستحسن لو اعتمد الباحث منهجاً مقارناً منظّماً مدعوماً بمعايير محددة للمقارنة بين الدول الثلاث، بدل الاكتفاء بالسرد التحليلي العام.

٢ .توسيع العينة الميدانية والمكانية

من المفيد أن يوسّع الباحث نطاق دراسته لتشمل نماذج إضافية من مناطق أخرى في القارة (مثل مالي وتشاد وغينيا) أو حتى دول عربية إفريقية (كمصر والسودان) لتوسيع البعد المقارن واختبار فرضيات الدراسة في

سياقات مختلفة. هذا التوسيع كان سيسمح بتحديد أنماط مشتركة أو فروقات جوهرية في مسارات العودة إلى الشرعية بين دول ذات تجارب متقاربة جغرافياً وتاريخياً. تتشارك الدول ذات التجارب المتشابهة في مسارات العودة إلى الشرعية في نقاط مثل الحاجة إلى توافق سياسي داخلي، ودور خارجي في الوساطة، وأهمية بناء مؤسسات قوية، بينما تختلف في التفاصيل بناءً على طبيعة الصراع، السياق المحلي، ومدى تدخل القوى الخارجية. تشمل الأنماط المشتركة غالبًا الانتقال الهش من خلال اتفاقيات شاملة، وتعزيز دور المجتمع المدني، بينما تظهر الفروقات الجوهرية في مدى سرعة وفعالية العملية، ونوع آليات العدالة الانتقالية المتبعة، ودور الجهات الدولية (**Alijla 2017**).

٣ .تدعيم الدراسة بالبيانات والمؤشرات

من الأجدى أن يدعم الباحث تحليله ببيانات كمية أو مؤشرات رقمية تعكس مستوى الديمقراطية أو الحوكمة الرشيدة، مثل مؤشر فريدم هاوس (Freedom House)، مؤشر الحوكمة الإفريقية، ومؤشر الاستقرار السياسي للبنك الدولي (**مؤشر الديمقراطية ٢٠١١**) (**Democracy Index 2016**).

دمج هذه المؤشرات يمنح المقال طابعاً تجريبياً ويقوّي من استنتاجاته العلمية.

٤ .تعميق البعد الإقليمي والدولي

ينبغي أن يركّز الباحث أكثر على الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي والإيكواس) في فرض العودة إلى الشرعية، إضافة إلى تأثير القوى الكبرى (روسيا، فرنسا، الولايات المتحدة) في توجيه مسارات السلطة بعد الانقلاب.

فهذا الجانب يمثّل بُعداً حيوياً في فهم توازنات الشرعية الدستورية في القارة ويزيد من واقعية التحليل السياسي.

٥ .إدراج رؤى استشرافية وتوصيات عملية

من الأفضل أن يختتم الباحث مقاله برؤية استشرافية حول مستقبل العودة إلى الشرعية في إفريقيا، مع اقتراح آليات سياسية وتشريعية لتعزيز الاستقرار الدستوري، مثل تقوية المؤسسات الرقابية والقضائية، تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، تعزيز ثقافة التداول السلمي للسلطة، ودعم المجتمع المدني والإعلام المستقل كضمانة لمنع عسكرة الحكم.

٦ .تحديث المراجع وتعزيز الربط الزمني

كان من المناسب أن يُدرج الباحث مراجع أحدث (٢٠٢٣–٢٠٢٥) تتناول الانقلابات الأخيرة في النيجر وبوركينا فاسو والغابون، وأن يربط تحليله بها لتأكيد حداثة الطرح واستمرارية الظاهرة في السياق الإفريقي الراهن.

إن المقال مثّل إضافة مهمة في دراسة العلاقة بين الانقلاب والشرعية في القارة الإفريقية، لكنه بحاجة إلى توسيع الإطار النظري، وتدعيم التحليل بالبيانات المقارنة، واستشراف الأبعاد المستقبلية. بذلك يمكن تحويله من دراسة وصفية تحليلية إلى بحث مرجعي متكامل في حقل التحول السياسي الإفريقي.

الخاتمــة

تُظهر مراجعة المقال «العودة إلى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج إفريقية» أن الباحث قد نجح في طرح موضوع حساس يعكس أحد أبرز تحديات الحكم في إفريقيا المعاصرة. فقد تناول بجهدٍ واضح مفهوم الشرعية الدستورية وأبعاده النظرية، واستعرض نماذج من نيجيريا والنيجر وموريتانيا لتوضيح تباين التجارب بين عودة ناجحة وأخرى متعثرة. غير أن الدراسة، رغم قيمتها التوثيقية، غلب عليها الطابع الوصفي أكثر من التحليل البنيوي، إذ لم تُعمّق بما يكفي في فهم ديناميات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية ولا في رصد تأثيرات العوامل الإقليمية والدولية على مسار التحول الديمقراطي.

إن المقارنة مع الأدبيات الحديثة – مثل **Powell & Thyne (٢٠١١)** و**Adebajo (٢٠٢٣)** – تكشف أن عودة الشرعية في القارة ليست حدثًا مؤقتًا بل عملية معقدة تتطلب بناء مؤسسات مستقلة، ومساءلة حقيقية، وثقافة دستورية متجذّرة. وبذلك، يقدّم المقال مساهمة مهمة في توثيق الظاهرة، لكنه يحتاج إلى توسيع تحليلي ومنهجي ليرتقي إلى دراسة تفسيرية تواكب التحولات السياسية الإفريقية الراهنة.

المصادر العربية:

١- عبد العزيز عليوي عبد. العودة الى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج افريقية. قضايا سياسية، العدد ٨٠، ص ١٨٤–٢٠٣ (٢٠٢٥). جامعة النهرين، العراق.

٢- عمار ظافر محي الدين واحمد عبدالله ناهي الحمداني. أزمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية (مصر انموذجا). جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣.

٣- التاه محمد حرمة. متاهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا. مجلة سبل، العدد السابع، ٢٠٢٢.

٤- أحمد أبو الحسن. مفهوم الشرعية الدستورية للحقوق والحريات. أكاديميا، ٢٠٢٢.

٥- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. انقلاب بوركينا فاسو يناير ٢٠٢٢.

٦- الأخبار. مالي: الإيكواس تطالب بعودة النظام الدستوري فورا. الأخبار، وكالة أنباء موريتانية مستقلة، ٢٠٢٠.

٧- أية رجب. كيف جسّد ٢٠٢٤ المحطة الأخيرة لفرنسا في أفريقيا؟،مركز العربي للبحوث والدراسات. ب، ن،٢٠٢٤/١٢/٤، هكذا فقدت فرنسا نفوذها في أفريقيا، الجزيرة نت.

٨- مو إبراهيم. دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا لعام ٢٠٢٤.
؟https://mo.ibrahim.foundation/news/2024/MIF-newsletter-now-live

٩- أحمد حسني وديع. خريف غربي وربيع شرقي.. مستقبل علاقات القوى الكبرى مع غرب أفريقيا بعد الانقلابات. مركز فاروس المختص بالشؤون الأفريقية. ٢٠٢٤.

١٠- مؤشر الديمقراطية ٢٠١١ نسخة محفوظة ٢٦ فبراير ٢٠١٨ على موقع واي باك مشين.

References:

1- African Union. Report of the Peace and Security Council of the African Union on its activities and the state of Peace and Security in Africa (Reporting Period: January to December 2023). https://www.peaceau.org/en/article/report-of-the-peace-and-security-council-of-the-african-union-on-its-activities-and-the-state-of-peace-and-security-in-africa-reporting-period-january-to-december-2023

2- Collier, David. "Understanding process tracing." PS: political science & politics 44, no. 4: 823-830, 2011.
3- Yin, Robert K. Case study research and applications. Vol. 6. Thousand Oaks, CA: Sage, 2018.
4- Diamond, L. Ill Winds: Saving Democracy from Russian Rage, Chinese Ambition, and American Complacency, First Edition. Penguin Press. New York, USA. 2019.
5- Powell, J. M., & Thyne, C. L. Global instances of coups from 1950 to 2010: A new dataset. Journal of peace research, 48(2), 249-259, 2011.
6- Adebajo, A. The Return of West Africa's "Men on Horseback". Horizons: Journal of International Relations and Sustainable Development, (25), 116-125. 2024.
7- Joseph, R. A. Democracy and prebendal politics in Nigeria (Vol. 56). Cambridge University Press. 2014.
8- Ayoko, Oluwaseun Samuel. "The Civil-Military Relationship in Nigeria's Fourth Republic (1999–2025): Explaining the Military's Non-Intervention in Politics." International Journal of Social and Economic Development 1, no. 1 (2025): 1-11.
9- International Crisis Group (2023). "Saving Niger's Fragile Transition. https://www.crisisgroup.org/africa/niger/niger-containing-fallout-coup
10- Bleck, Jaimie, and Nicolas Van de Walle. Electoral politics in Africa since 1990: Continuity in change. Cambridge University Press, 2019.
11- Brussels International Center – Research (BIC-RHR). Mauritania: The Military's Permanence in 'Democracy', North Africa Brussels, September 2019.
12- Ojeda-Garcia, Raquel, and Samara López-Ruiz. "Elections in Mauritania: The role of the military." In Routledge Handbook on Elections in the Middle East and North Africa, pp. 66-77. Routledge, 2023.
13- Bratton, M., & Van de Walle, N. Democratic experiments in Africa: Regime transitions in comparative perspective. Cambridge university press, 1997.
14- Levitsky, Steven, and Lucan A. Way. Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the Cold War. Cambridge University Press, 2010.
15- The Encyclopedia of Political Science, Edited by George Thomas Kurian, Democratic Transition, (pp. 406-406). CQ Press 2011 DOI: https://doi.org/10.4135/9781608712434.n402

16- Alijla, Abdalhadi, and M. Aghdam. "Different paths to democracy in the MENA Region: A configurational comparative analysis." J Pol Sci Pub Aff 5, no. 265 (2017): 2332-0761.
17- Democracy Index 2016. Revenge of the “deplorables”. A report by The Economist Intelligence Unit. 2016.